الأبواب أنهم فتحوا جميع الهمزة وعامة بنات العين وهو نص القياس[1].

ورأينا أن نلقي الضوء على هذه الصيغ فنورد ما قاله الصرفيون بتلخيص شديد، اما فعل بفعل فيأتي لما كان متعدياً وغير متعد، وفعل يفعل يكون للمتعدي وغيره، وفعل يفعل لما يتعدى ولا يتعدى، وفعل يفعل لا يكون إلا لما لا يتعدى إذا استثنينا بعض الصيغ التي يعتبرها الصرفيون شاذه عن القاعدة.. وإذا وقعت حروف الحلق من فعل المفتوح في موضع العين أو اللام جاء فيه يفعل لأن حروف الحلق من حيز الألف والفتحة منها والحروف الستة التي ذكرها علماء الصرف، أقصاها الهمزة والهاء والمخرج الثاني العين وا لحاء، وأدنى مخارج الحلق إلى الفم الغين والخاء وقد تكون هذه الحروف في موضع اللام من الكلمة مثل قرأ وصنع... أو في موضع العين مثل ذهب، وإذا كان حرف الحلق في موضع الفاء لم يفتح له شيء وإذا جاء في الكتاب[2] كرهوا أن يفتحوا هناء حرفاً لو كان في موضع الهمزة لم يحرك أبداً ولزمه السكون فحالهما في الفاء واحدة وجاء في شرح الشافية[3]. «ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقياً» ذلك لأن الفاء لا تكون إلا ساكنة في يفعل وإنما تتحرك في المعتل بحركة غيرها نحو يقول ويبيع[4]، وهذه كلها مقدمات لقياس وضعه علماء الصرف وهو ان كل فتح في عين مضارع فعل المفتوح العين لأجل حرف الحلق ولولاها لكانت اما مكسورة أو مضمومة، فقالوا: قياس مضارع فعل المفتوح عينه اما الضم أو الكسر، وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد ـ هذا وقال: كلاهما قياس وليس أحدهما أولى به من الآخر إلا أنه ربما يكثر أحدهما في الاستعمال، وقال بعضهم بل القياس الكسر لأنه أكثر وأيضاً هو أخف من الضم، وإذا ما راعينا الاستعمال وجدنا

---

(1) تنقيح الألباب 233.
(2) الكتاب 2/254.
(3) 1/119.
(4) المقتضب 2/111، 112.